ملخص محاضرات في منهجية العلوم القانونية (مناهج البحث العلمي)

للسنة الأولى جذع مشترك حقوق/ المجموعة الثانية/ الأفواج(16ـ30)

السداســــــــــي الثانـــــــــي/ 2026/2025

مقدمـــــــــــة:

يعتبـر التعلـيم العـالي (الجـامعي) أهـم مرحلـة مـن مراحـل التعلـيم التـي يمـر بهـا الطالـب منـذ دخولـه محـراب العلـم الـذي ينيـر طريـق حياتـه ويؤهلـه لإدارة كافـة شـؤونه (الشخصـية والصـحية والعائليـة والمهنيـة والماليـة والاجتماعيـة والروحيـة وغيرهـا) بكفـاءة عاليـة ، ولا يعـرف قيمـة هـذا النـور إلا شخصـان أحـدهما اسـتكمل تعليمـه حتـى القمـة والثـاني جـرب الحيـاة بعمقهـا دون هـذا السـلاح، ممـا يحـتم علـى الطالـب الـواعي بدوره في الحياة أن يستكمل هذا النور وهذه القوة بجدارة.

يختلـف التعلـيم العـالي عـن مراحـل التعلـيم السـابقة وعـن غيـره مـن طـرق التعلـيم الأخـرى بكـون الطالـب لا يقتصـر دوره علـى مجـرد التلقـين (السـماع مـن الأسـتاذ) والحفـظ والإعـادة والقـراءة ، بـل يتمركـز دوره الأساسـي فـي عمليـة البحـث العلمـي المقـرون بـالتعليم العـالي (وزارة التعلـيم العـالي والبحـث العلمـي)، فالأسـتاذ والمحاضـرة والأعمـال الموجهـة والتطبيقيـة والكتـاب والمطبوعـة والمكتبـة والمناقشـات والسـؤال والجـواب هـي وسائل مهمة لكنها لا تغني الطالب إذا لم يحضر نفسه ليكون باحثا علميا.

البحـث العلمـي لـه قواعـد وأبجـديات يجـب اتباعهـا بدقـة لضـمان الوصـول إلـى الحقـائق والمعـارف والمقاربـات العلميـة الموثـوق فيهـا، والتحقـق منهـا ومـن مصـداقيتها، فهـو جهـد مـنظم للحصـول علـى معـارف مجهولـة أو جديـدة أو اكتشـاف قواعـد عامـة يمكـن التحقـق منهـا ومـن صـحتها عـن طريـق الاختبـار العلمـي، كمـا أنـه نشـاط علمـي مـنظم يقـوم بـه الباحـث لحـل مشـكلة أو إشـكالية قائمـة، وبالتـالي فهـو يلعـب دورا مهمـا فـي تطوير الحياة وتسهيلها بل والإبداع فيها مما يؤهلها للالتحاق بركب الحضارة.

إن قواعـد البحـث العلمـي التـي طورهـا العلمـاء عبـر العصـور فـي مختلـف ميـادين العلـم أصـبحت علمـا مسـتقلا اصـطلح عليـه بعلـم المنهجيـة Methodologyوالتـي أصـبحت تـدرس فـي كـل الجامعـات وفـي مختلـف

الكليات والفروع ، والتي بدونها لا يمكن الوصول إلى الحقائق العلمية بأمان ومصداقية ولا تقييم أي عمل علمي ولا الوثوق في نتائجه[1].

في أعمال المحاضرات تطرقنا في مختلف حقول علم المنهجية محاولين تبسيط قواعد هذا العلم لطلبتنا الأعزاء في السنة الأولى جذع مشترك غير مكتفين بما هو مقرر في هذا السداسي لضرورة وجوب إحاطة الطالب ببعض القواعد المهمة لفهم أبجديات وقواعد منهجية البحث العلمي فتطرقنا لمفهوم العلم وعلاقته بالفلسفة والمعرفة والثقافة والحضارة وعن التعليم العالي وأهدافه[2].

ثم تطرقنا لمفهوم البحث العلمي وأهدافه ومتطلباته وأهميته وخصائصه كما أشرنا إلى صفات البحث العلمي الجيد كالشمولية والوضوح والترابط بين أجزائه والموضوعية والأمانة العلمية، وإلى صفات الباحث العلمي كالرغبة الجامحة المتقدة والمثابرة والصبر والذكاء والتواضع العلمي وإتقان مهارات المنهجية وغيرها.

نركز في هذا الملخص لأعمال المحاضرات[3]على ما هو مقرر في وحدة المنهجية وذلك في محورين، المحور الأول عن مفهوم المناهج وأهميتها والمحور الثاني عن مجموعة من المناهج العلمية المختارة.

---

(1)في كليات الحقوق تم تقرير وحدة المنهجية على مستوى الليسانس والماستر وأحيانا حتى الدكتوراه، في السداسي الأول يأخذ الطالب في فلسفة القانون فكرة أساسية عن أصول القانون وعن السياسات التشريعية، وفي السداسي الثاني يتناول بالدراسة محورين الأول عن مفهوم المناهج وأهميتها والمحور الثاني عن المناهج العلمية المستخدمة في العلوم القانونية (الحقوق) كالمنهج الوصفي والتحليلي والمقارن وغيره، وفي السداسي الثالث يتناول قواعد ومراحل وخطوات إعداد بحث علمي من المصادر والمراجع ، أما في السداسي الرابع فيتناول بالدراسة نوع آخر من المنهجية متعلقة بتحليل النصوص القانونية والتعليق على القرارات الإدارية وغيرها

(2)من جملة ماذكرنا من أهداف التعليم العالي تركيزنا على ثلاثة منها وهي على شكل هرمي قاعدته العريضة تكوين جيل طلابي واع بدوره في المجتمع والدولة ، فالوعي ضمان استقرار المجتمع والدولة ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية بعقلانية ورشد أما الهدف الثاني هو تكوين كفاءات ونخب علمية فنية متخصصة في كل مجالات العلم (ففي حقل القانون يتم إعداد نخب وكفاءات في التعليم والقضاء والمحاماة والتوثيق والإدارات العامة والخاصة وغير ذلك، أما الهدف الأعلى هو تكوين متميزين وعباقرة يقدمون إضافات في العلوم وفي الحياة

(3)إن اعتماد الأستاذ على الملخص القصد منه هو تحرير الطالب من قيد المطبوعات التي تكبل الطالب عن إطلاق عنان البحث المتيسر الآن إلكترونيا، فالمطبوعة تساعد الطالب فقط منهجيا من خلال ضبط عناصر الدراسة وتوجيه مسارها لأن الموجود الآن في مختلف ميادين العلم متدفق بقوة وبغزارة مع التناقضات التي تميز العلوم الحديثة (والعلوم الإنسانية خاصة°) ولكن هذا لايعفي الطالب من مكابدة البحث العلمي من أجل تطوير نفسه ومعارفه وصقلها مما يؤهله للمسارات القادمة.

المحور الأول : مفهوم المناهج العلمية وأهميتها

المناهج العلمية مجموعة من الطرق والوسائل والأساليب والقواعد المتبعة من أجل حل الإشكاليات العلمية ودراسة الظواهر المختلفة دراسة علمية منهجية مرتبة ومنسقة تقودنا إلى نتائج علمية موثوق فيها وفي صدقيتها، وتختلف باختلاف موضوع البحث أو الظاهرة المدروسة أو الإشكالية المطروحة والمحددة، فقد يكون المطلوب وصف الظاهرة كميا وكيفيا أو القيام بالتجربة أو التحقق من الأحداث التاريخية ومن مادتها المكتوبة أو المصورة أو المنقوشة، كما يمكن اعتماد التحليل أو المقارنة أو الاستدلال، كل ذلك يقتضي منهجا مختلفا .

أولا : مفهوم المنهج العلمي

يعرف المنهج العلمي تعريفات مختلفة باختلاف اتجاهات الباحثين والعلماء ، إلا أنهم يشتركون في الإشارة إلى أهم العناصر التي يجب أن يتناولها تعريف البحث العلمي.

قبل ذلك يمكن تفكيك المصطلح لغويا، فهو يتكون من كلمتين هما المنهج أو المنهجية ويعني لغة الطريق والمسار المتبع بدقة للوصول إلى الغاية أو النتيجة وفق قواعد وخطوات ومراحل مرسومة ، والعلمي أو العلمية نسبة إلى العلم[4] وتعني أن المنهج أو المنهجية مرتبطة بالعلم وسيلة وهدفا ، بمعنى قواعد المنهجية المتبعة وخطواتها ومراحلها متفق عليها أو مقررة علميا ، كما تعني أيضا أنه لا يمكن اعتبار المعارف والحقائق المتوصل إليها علما إلا إذا تم الوصول إليها عن طريق علم المنهجية[5]

---

(4) العلم لغة هو إدراك الشيء على ماهو عليه أي على حقيقته، وهو ضد الجهل ، أما اصطلاحا فهو مجموعة الحقائق والمعارف والنظريات التي تزخر بها المؤلفات العلمية، كما يقصد به المعرفة المنسقة التي تنشأ عن القراءة والدراسة والملاحظة والتجربة بهدف تحديد أصل الشيء وطبيعته وغايته وأثره فهو جزء من المعرفة العامة

(5) مهما تنوعت مصادر العلم الإنساني فإنها تعود إلى مصدرين أساسيين لا ثالث لهما، أولا الوحي الصحيح الصادق الذي نزل من عند الله سبحانه ، الذي علم آدم الأسماء كلها ، وهو عند المسلمين القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، أما المصدر الثاني فهو العقل الصحيح المستنير الناظر إلى الكون الفسيح وما حوى من ذرات وأجرام سماوية ، مستعينا بما حباه الله من وسائل وأدوات النظر والبحث والتقصي، وهو في تراكم مستمر ينتقل من جيل إلى آخر، وإذا ما اتحد الوحي الصحيح مع العقل العلمي الصحيح تم للناس حضارة راشدة يستظلون تحت ظلالها الوارفة الآمنة مدة زمنية .

التمييز بين المنهجية والمنهج العلمي: المنهجية أصبحت علما ضروريا في كل التخصصات العلمية وتختلف مكوناتها وعناصرها باختلاف طبيعة العلم الذي تدرسه، فهي آلية ووسيلة ضرورية في عملية البحث العلمي على مستوى التعليم العالي.

أما المنهج العلمي فهو مجموعة من القواعد والأسس المتبعة للوصول إلى الحقيقة العلمية في تخصص معين وفي موضوع معين بحيث يختلف من موضوع لآخر

يمتاز المنهج العلمي بمجموعة من الخصائص أهمها :

الموضوعية والابتعاد عن الأهواء الشخصية من أجل الوصول إلى الحقائق العلمية المجردة، إمكانية التأكد وإثبات النتائج المتوصل إليها في أي وقت، تعميم النتائج العلمية المتوصل إليها على كل الظواهر الاجتماعية المشابهة للظاهرة المدروسة، كما يمتاز المنهج العلمي بالمرونة لمواكبة التطورات ومواجهة المشكلات المستجدة، كما يساعد على تنظيم خطوات البحث العلمي لربح الوقت والجهد ويساعد على التفكير العلمي المنطقي والمنظم ويسهل عمل الباحث العلمي بتحديد خطواته مسبقا مما يجعل عملية النقد العلمي منظمة ومنسقة.

تصنف المناهج العلمية تصنيفات مختلفة بناء على معايير متنوعة، أهم هذه المعايير هو طبيعة موضوع البحث العلمي وهو مقرر دراستنا في هذا السداسي، حيث نتطرق إلى مجموعة من المناهج العلمية المستخدمة في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها العلوم القانونية[6] ، نذكر منها المنهج الوصفي ، المقارن ، التحليلي ، التاريخي، التجريبي

أولا المنهج الوصفي:

هو ذلك المنهج الذي يهتم بدراسة الظواهر كما هي فيالحقيقة والواقع بوصفها وصفا دقيقا بالتعبير عنها كما وكيفا، بحيث يعرف الظاهرة وماهيتها ويحدد عناصرها ويبين خصائصها كما يصفها كميا بتوضيح مقدارها وحجمها أو حجم تأثيرها، كما يمكن تصنيف

(6) أهم المناهج المستخدمة في العلوم القانونية هي المنهج الوصفي ، المنهج المقارن والمنهج التحليلي ، كما يمكن الاستعانة ببعض قواعد المناهج الأخرى .

المعلومات المتعلقة بها وتنظيمها وتحليلها تحليلا دقيقا للوصول إلى نتائج معممة لفهم العلاقة بين الظاهرة المدروسة والظواهر المتشابهة

أهداف المنهج الوصفي:

جمع البيانات اللازمة حول مشكلة معينة في مجتمع معين لتحديد حجم هذه المشكلة لدراستها

تحديد المشكلات الموجودة في مختلف الظواهر الاجتماعية المدروسة وتحديد العلاقات بينها

إيجاد حلول للمشكلات المعقدة من خلال النتائج العلمية المنهجية المتوصل إليها وتعميمها على الظواهر المشابهة من خلال خطط مستقبلية لتفادي هذه المشكلات

الوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة تساعد في فهم الواقع المعيش في مختلف ظواهره ومحاولة تطويره بما يعود بالنفع على الأفراد والجماعات

خطوات المنهج الوصفي

- تحديد المشكلة أو الإشكالية[7]، وهي تساؤل كبير يثور في ذهن الباحث حول موضوع غامض يحتاج إلى تفسير، يبدأ بالشعور به وبالحاجة إلى إيجاد حل لهذا الغموض – وضع حلول مؤقتة تسمى بالفروض كحلول مبدئية مؤقتة للانطلاق نحو الحل المطلوب- يمكن اختيار العينة الملائمة لهذه الدراسة مع بيان حجمها وأسلوب اختيارها- اختيار أدوات البحث المطلوبة المستخدمة للحصول على المعلومات اللازمة (مراجع ، ملاحظة، إحصاء ، مقابلة ، استبيان،...) طبقا لطبيعة الإشكالية- القيام بجمع المعلومات وفق الأدوات

(7) هناك فرق منهجي بين المشكلة والإشكالية فالأولى مباشرة وبسيطة أما الثانية فغير مباشرة ومعقدة وتتكون عادة من تساؤلات فرعية لكي يتم الإلمام بها، وفي البحث العلمي نحدد الإشكالية لا المشكلة فقط .

المستخدمة بطريقة دقيقة ومنظمة – الحصول على نتائج منظمة ومصنفة – تحليل النتائج المستخلصة وتفسيرها – استخلاص النتائج وتعميمها

من مميزات المنهج الوصفي:

يساعد في الوصول إلى معلومات وحقائق عن الواقع الحالي والمعيش – يساعد على التنبؤ بمستقبل الظاهرة المدروسة كما يبين العلاقات بين الظواهر المختلفة – يعتبر المنهج الأكثر استخداما في العلوم الإنسانية

من عيوب المنهج الوصفي:

يمكن أن يعتمد الباحث على معلومات خاطئة من مصادر غير علمية – تحيز الباحث وعدم موضوعيته في جمع المعلومات من مصادر محددة – تناقض المصادر واختلاف أساليبها في طرق جمع المعلومات ووصفها وتحليلها – قصور ومحدودية قدرة الدراسات الوصفية على التنبؤ بمستقبل الظواهر المدروسة وذلك لصعوبة الإلمام بالظواهر الاجتماعية وسرعة تغيرها

أصناف وأنواع المناهج الوصفية: يأخذ المنهج الوصفي عدة صور وأنماط باختلاف المجالات المدروسة والظواهر ، ونشير إلى أكثر الأصناف شيوعا واستخداما وهي: 1 الدراسات المسحية وتتضمن (المسح المدرسي، المسح الاجتماعي، الرأي العام، تحليل العمل، تحليل المضمون الوثائق) 2 دراسات العلاقات المتبادلة (دراسة الحالة ، الدراسات السببية المقارنة ، الدراسات الارتباطية) 3 الدراسات التطورية (الدراسة الطولية ، الدراسة المستعرضة).

مثال عن الدراسة المسحية: يقوم الباحث بملاحظة الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها بشكل دقيق ومفصل لمعرفة الأوضاع الراهنة بهدف تحسينها، وكذا التخطيط لتنمية الحياة البشرية من جميع النواحي، كما يمكن تحديد المشكلات المجتمعية .

أهمية الدراسات المسحية:

تتمثل هذه الأهمية في العديد من النتائج منها – توفير معلومات دقيقة ومنظمة عن الظواهر المدروسة يساعد على فهمها ومعرفة عناصرها المكونة لها – المساهمة في تحديد المشكلات العلمية وتقديم حلول لها – تساعد في وضع خطط مستقبلية للسياسات التشريعية في مختلف المجالات التعليمية والتربوية والرياضية والصحية – معرفة اتجاهات الرأي العام في قضايا معينة من أجل تحقيق أمن مجتمعي.....

مخطـط مراحـل البحـث المسـحي: – تحديـد الهـدف مـن المسـح – تحديـد مجتمـع الدراسـة المسـحية – مـدى إمكانيـة إجـراء المسـح مـن حيـث القـدرات الماليـة وتـوفر البيانـات وإمكانيـة المعالجـة والتحليـل – اختيـار العينة المطلوبة – استخدام أدوات المسح المطلوبة – تجميع البيانات المطلوبة وتحليلها إحصائيا

دراسة الحالة:

المنهج التجريبي

هـو المـنهج المسـتخدم فـي اختبـار فـرض معـين وتقريـر العلاقـة بـين متغيـرين عـن طريـق ضـبط كـل المتغيـرات ماعـدا المتغيـر المطلـوب دراسـة مـدى تـأثيره، أو هـو اسـتخدام التجربـة فـي إثبـات الفـروض وفـق ضوابط محددة للبحث عن العلاقة بين السبب والنتيجة

فهـو طريقـة لحـل المشـكلات بأسـلوب علمـي عـن طريـق الـتحكم فـي جميـع متغيـرات البحـث (المسـتقلة والتابعـة والمشوشـة) وضـبط كـل العوامـل المـؤثرة إلا عـاملا واحـدا يـتحكم فيـه الباحـث ويغيـره علـى نحـو محـدد لقيـاس تـأثيره علـى المتغيـر أو المتغيـرات التابعـة، مسـتعملا التجربـة والملاحظـة لإثبـات صـحة الفـروض المقترحة كحلول مؤقتة

أهم مصطلحات المنهج التجريبي:

المجموعـة التجريبيـة هـي المجموعـة التـي تتعـرض للمتغيـر المسـتقل (المتغيـر التجريبـي) لمعرفـة تـأثيره عليها.

المجموعـة الضـابطة هـي المجموعـة التـي تظـل تحـت الظـروف العاديـة ولا تتعـرض للمتغيـر التجريبـي، لمعرفة الفروق بين المجموعتين التجريبية والضابطة واستنتاج الحلول .

الضـبط التجريبـي: المحـاولات المبذولـة لإزالـة تـأثير أي متغيـر ماعـدا المتغيـر المسـتقل الـذي يمكـن أن يـؤثر علـى المتغيـر التـابع ، وهـو عمليـة التثبيـت أو العـزل للمتغيـرات التـي يـرى الباحـث أنهـا قـد تـؤثر علـى نتـائج التجربـة ممـا يصـعب معرفـة الأسـباب الحقيقيـة للنتـائج وإتاحـة المجـال للمتغيـر التجريبـي وحـده لمعرفـة تأثيره على المتغير التابع.

عـزل المتغيـرات: هـو تنحيـة المـؤثرات التـي يمكـن أن تـؤدي إلـى تغييـر فـي نتيجـة المتغيـر المسـتقل، مـثلا إذا أردنـا تجربـة تـأثير مـادة علـى المـاء أو الهـواء فـلا بـد مـن إجـراء التجربـة فـي مكـان نعـزل فيـه المـاء أو الهـواء عـن التـأثيرات المختلفـة كـالحرارة والبـرودة والشـوائب المختلفـة، وفـي القـانون إذا أردنـا معرفـة تـأثير عامـل

التفكك الأسري على جنوح الأحداث [8] فلا بد من عزل المتغيرات الأخرى مثل التسرب المدرسي وتنمر الأقران والفقر وغيرها.

تثبيت المتغيرات: يكون عندما يعجز الباحث عن تحييد وعزل متغيرات معينة يجب تثبيتها واعتبارها جزء من التجربة مثل (عوامل السن والجنس و الوزن في تجربة جنوح الأحداث)

أنواع المتغيرات البحثية:

1المتغير المستقل أو التجريبي: المتغير الذي يهدف الباحث إلى دراسة تأثيره على متغير آخر هو المتغير التابع المستقل عنه والناتج عنه (تأثير حضور المحاضرات على نجاح الطالب مثلا)

2المتغير التابع أو الناتج: هو المتغير الذي يتغير نتيجة تأثير المتغير المستقل (تأثير المراجعة المستمرة والتكرار على التحصيل العلمي)، (تأثير التزوير في الانتخابات على عزوف المواطن عن المشاركة السياسية)، (تأثير غياب الثقة بين المعلم والمتعلم على التحصيل العلمي).

المتغير المشوش: هو كل متغير يمكن أن يؤثر على المتغير المستقل وبالتالي تغيير في الناتج أو المتغير التابع، فالمتغيرات المشوشة كثيرة يجب تحديده بالعزل أو التثبيت على غرار المتغيرات المستقلة والتابعة حتى تكون نتائج التجربة دقيقة .

التجربة: ملاحظة الظاهرة تحت ظروف محكومة (متحكم فيها) والتحكم في جميع المتغيرات باستثناء متغير واحد مستقل.

الاختبار القبلي للمجموعتين التجريبية والضابطة قبل إجراء التجربة والاختبار البعدي لهما بعد إجرائها وملاحظة الفارق أو الفوارق.

خطوات المنهج التجريبي:

صياغة المشكلة بعد تحديدها، وضع الفروض، تصميم المنهج التجريبي [9] (إعداد الإجراءات المناسبة لاختبار الفروض مثل اختيار العينة،ضبط العوامل المؤثرة إلا العامل المستقل،.....) اختيار

(8) جنوح الأحداث هو ارتكاب القصر غير البالغين سن الرشد الجنائي (وهو 18 سنة) للجرائم

(9) هناك أسلوب المجموعة الواحدة، وأسلوب المجموعات المتكافئة وأسلوب تدوير المجموعات

العينة، تصنيف عناصر العينة إلى مجموعات متجانسة، تحديد العوامل والعناصر غير التجريبية وضبطها، تحديد الوسائل المطلوبة لقياس النتائج والتأكد من صحتها، تعيين مكان التجربة وزمانها، القيام باختبارات أولية استكشافية، القيام بالتجربة المطلوبة، تنظيم البيانات بشكل دقيق غير متحيز ، تطبيق الوسائل الإحصائية المناسبة .

مميزات المنهج التجريبي: يتميز بتحقيق مستوى عال من الضبط التجريبي، زيادة الثقة في النتائج المتوصل إليها، يتضمن نصيب عال من الموضوعية وعدم التحيز، سهولة التأكد من صحة النتائج عن طريق تكرار التجربة.

عيوب المنهج التجريبي: صعوبة إيجاد عينة ممثلة لكل مجتمع الدراسة مما يصعب عملية تعميم النتائج، تأثر دقة النتائج بدقة الأدوات المستخدمة ودقة ضبط العوامل المؤثرة، صعوبة ضبط المتغيرات مما يصعب عملية التثبيت أو العزل، ظروف التجربة مصطنعة وليست طبيعية مما يؤثر على درجة استجابة العناصر المفحوصة.

المنهج المقارن

المقارنة لغة: تعني المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر وذلك بمعرفة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف

وفي الاصطلاح: تعني العملية التي يتم من خلالها إبراز أوجه التشابه أو أوجه الاختلاف بين شيئين متماثلين أو متناقضين، ويعرفه "جون ستيوارت" وهو بصدد الحديث عن النظم السياسية بقوله " ان المنهج المقارن يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف " فالمنهج المقارن هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسته الظواهر، حيث يبرز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بينها، من خلال اعتماد الباحث على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول الى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظواهر المدروسة .

فهو مجموعة من العمليات الذهنية المحددة والمتعددة تعتمد على التحليل والتركيب ووصف الظاهرة وعدم عزلها عن سياقها التاريخي، الثقافي، الاجتماعي ....

تعريف المنهج المقارن في العلوم القانونية :يعرف بأنه " المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر كالشريعة الإسلامية، وذلك ببيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما تعلق بالمسألة القانونية محل البحث بهدف الوصول إلى أفضل حل لهذه المسألة .

بناء على هذا ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة ، وأصبح موضوعا من موضوعات الدراسات القانونية، ويرتبط هذا المنهج في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون، كما نجد معظم الدول متخلفة كانت أو متقدمة قد تنبت قوانين بعض الدول الأخرى، وذلك بعد الدراسة والمقارنة النظرية، أو بناء على تجارب عملية وتطبيقية لتلك القوانين في بيئتها الأصلية .

التطور التاريخي للمنهج المقارن في العلوم القانونية إذا كان القانون المقارن حديث النشأة فان الدراسة المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني ، فقد استخدمها أفلاطون وأرسطو في كتبهما حول قوانين المدن اليونانية وأيها أصلح للتطبيق، وقد حذا حذوهم فقهاء وحكام الرومان، في حين يرى بعض الفقهاء أن قانون حمورابي **ما** هو إلا نتاج مقارنة للعادات والأعراف التي كانت سائدة آنذاك.

نشطت الدراسة المقارنة في العصور الوسطى بإحياء دراسة القانون الروماني، واقترنت حركة الإحياء بمقارنة القانوني الروماني بالقانون الكنسي وانتقلت هذه الحركة في القرن 13م الى فرنسا ليتم تفسير العادات المحلية التي سادت في ظل النظام الإقطاعي على ضوء القانون الروماني وآراء الفقهاء الرومان وتعاليم الدين المسيحي وفي القرن السابع عشر ظهرت في البلاد البروتستانتية (ألمانيا وهولندا)الدعوة إلى إحياء القانون الطبيعي ليكون أساسا لقانون عالمي، وكان أول المنادين بها هو الفقيه (جروسيوس)، كما نادى بها (اليبنيتز) ودعا إلى استمداد هذا القانون من المبادئ المشتركة في جميع الشرائع القديمة والحديثة

.بعد ركودها عاد نشاط الدراسة المقارنة في القرن الثامن عشر في فرنسا ، وباشرها (مونتسكو)1689-1755 في كتابه "روح القوانين" حين قام بمقارنة الشرائع والقوانين لاستخلاص مبادئ دستورية لحكومة صالحة غير فاسدة والذي توصل الى أنه من أجل فهم أي نظام قانوني أو سياسي لشعب من الشعوب، لا بد من النفاذ إلى روح هذا النظام والتحري عن العوامل التي أدت إلى إقراره .

عرف القانون المقارن تطورا معتبرا خلال القرن التاسع عشر وذلك بتأسيس جمعية التشريع المقارن في باريس سنة 1869 هدفها دراسة مختلف التقنينات الموجودة في مختلف البلدان، وتقديم اقتراحات للمشرع ليتم انعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة 1900 الذي دعا إلى قانون مشترك للإنسانية المتحضرة ومهد لذلك بتوحيد القانون الخاص بين الدول الاسكندينافية .

المنهج المقارن في الفقه الإسلامي:

اكتشف المسلمون المنهج المقارن مبكرا واستعملوه في أكثر من حقل معرفي ، وحسب بعض الباحثين المعاصرين فإن المفكرين المسلمين الذين كتبوا في الفقه المقارن أو علم الخلاف كما يسميه القدماء لم يتعرفوا على هذا المنهج عن طريق تراث الحضارات السابقة، وإنما استجابة لتطور فكري حدث على أرض الواقع، وثمره لنضج البيئة الفكرية الإسلامية، حيث نشطت

حركة التأليف والكتابة والتأسيس للعلوم الإسلامية ، وخصوصا علوم الفقه والتفسير والحديث والكلام (العقيدة)والفلسفة .... لقد اختلف صحابة النبي – صلى الله عليه و سلم – بعده في الإفتاء و الرأي واختلفت الروايات والأحاديث المنقولة عنهم، كما اختلفت تفسيراتهم للقرآن و تطبيقاتهم لبعض الأحكام فنقل التابعون هذه الأقوال والأفعال والمواقف والآراء المتنوعة والمختلفة وحفظوها ... وبعد انطلاق حركة التأسيس والاجتهاد مع الأئمة الأوائل المؤسسين للمذاهب الفقهية والكلامية، وما تبع ذلك من تصنيف وتأليف أصبح بين يدي العلماء والفقهاء وطلبة العلم مادة مهمة من الآراء المتعددة والاجتهادات المتنوعة، مشفوعة بأدلتها و أصول استنباطها وتفريعاتها .ومع تأسيس المذاهب والمدارس الفقهية، كان لا بد من الانخراط للدفاع عن الاختيارات المذهبية والاجتهادات الفقهية للأئمة ومواجهة الآراء المخالفة وبيان ضعف أدلتها، فكان أن ظهر ما أطلق عليه المسلمون علم الخلاف أو ما يعرف بالفقه المقارن.

ومع عودة الحيوية والنشاط للفكر الإسلامي ودعوات الإصلاح والتجديد ومحاولات فتح باب الاجتهاد لمواكبة العصر ومستجداته ونوازله، وزخم الصحوة الإسلامية التي دعت إلى العودة إلى الشريعة ، نشطت الأبحاث والدراسات المقارنة بين أحكام الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية [10].

شروط المقارنة

ا–يجب أن تتركز المقارنة على جانب واحد لظواهر مختلفة فإذا تمت دراسة عدة جوانب لظاهرة واحدة فهي عبارة عن وصف وتحليل، مثل العقوبة في القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، أو الزواج كظاهرة اجتماعية بين مجتمعات مختلفة

.ب–عدم الخلط بين الدراسات التاريخية والدراسة المقارنة وفي حالة استخدام قواعد المنهج المقارن من قبل عالم الاجتماع، وتناول الظواهر الاجتماعية في أمكنة وأزمنة مختلفة ... فهنا نكون بصدد المنهج التاريخي المقارن، وهو محاولة سرد تاريخ في مختلف المجتمعات، فعلم الاجتماع نشأ من المقارنة بين الحضارات استخدمه ابن خلدون و دوركايم

ج–أن يجمع الباحث حول الحادثة أو المسألة محل المقارنة معلومات كافية مع التحكم في المصطلحات وفي لغة البحث فاذا كانت المقارنة بين القانون الفرنسي والجزائري ... فيجب الإحاطة باللغة الفرنسية والمبادئ العامة للنظام القانوني الفرنسي

(10)كان الغرض منها 1– : تقديم الفقه الإسلامي في حلة جديدة 2–بيان صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان وانسجامها مع الفطرة الإنسانية . فظهرت كتابات في الفقه المقارن مثال –: الموسوعة الفقهية الكويتية –الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري –موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته، للدكتور وهبة الزحيلي أما الدراسات المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون فهي أكثر من أن تحصى، فقد أنجزت الآلاف من الدراسات المقارنة كرسائل ماجستير ودكتوراه في الجامعات العربية والإسلامية.

وإذا كانت المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية فيجب التحكم في المبادئ العامة لأصول الفقه الإسلامي، والقواعد العامة للعلم الشرعي .

د–أن تكون هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف، فال يجوز مقارنة ما لا يقارن (شرط التجانس) .

هـ– بيان مستوى المقارنة أو وحدات المقارنة، وعدم عزلها عن إطارها العام ،بمعنى القيام بعملية الانتقاء للعناصر الضرورية للمقارنة والعناصر غير ضرورية، كي لا ندخل في فخ الغلو أو تدفق المقارنة فلا تؤدي الغرض المقصود وتجنب المقارنات السطحية.

و–يجب أن تكون المقارنة مقيدة بعاملي الزمان والمكان بحث يجب التمييز بين الوضع السابق والوضع الحالي للظواهر محل المقارنة

أنواع المقارنة

المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه التشابه، مثل المقارنة بين الطلاق والخلع كنظامين لإنهاء عقد الزواج .

المقارنة الاعتيادية: وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف مثل تنفيذ القرارات الإدارية و تنفيذ القرارات القضائية.

.المقارنة الداخلية: دراسة حادثة واحدة مثال: العقد الإداري دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون الجزائري .

المقارنة الخارجية: وهي مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها البعض مثال في الدراسات المقارنة الوقف في الشريعة الإسلامية والتأمين في القانون الوضعي

أهمية المنهج المقارن في الدراسات القانونية :

تكاد تكون معظم الرسائل الجامعية في العلوم القانونية دراسات مقارنة خاصة ببن النظام القانوني الجزائري و نظيره المصري و الفرنسي ، وكثيرا من الانتقادات التي وجهت للمشرع الجزائري و التعديلات التي قام بها كانت بسبب مقارنة القانون الجزائري بغيره من القوانين ، وإذا كان هدف القانون المقارن في بدايته هو الوصول إلى قانون عالمي، فإنه أيضا في الوصول إلى تحسين المنظومة القانونية عن طريق تعديلها وتحقيق التعاون بين مختلف الأنظمة، والتكامل والتوازن من أجل تحقيق العدالة .

أهداف المنهج المقارن في الدراسات القانونية:

يساعدنا على معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين النماذج الاجتماعية والنظم القانونية ويسمح بتحديد مستوى الاحتكاك الحضاري (تعد المنظومات القانونية الجزائرية، الفرنسية، المصرية قوانين متجانسة لأنها تنتمي إلى نظام قانوني واحد هو النظام اللاتيني).

يسمح المنهج المقارن بمعرفة الإيجابيات والسلبيات في الظواهر المدروسة، وهو ما يسمح بوضع البرامج العلمية المركزة لسد الثغرات وإثراء الجوانب الايجابية ومحاسن الظواهر والنماذج .

إن الدراسات العلمية التي توظف المنهج المقارن هي التي تمكننا من معرفة قواعد تطور المجتمعات وانتقالها من مراحل بدائية إلى مراحل متقدمة في مجال تنظيم العلاقات الاجتماعية والقانونية وهو ما يسمح بمعرفة أسباب التطور والعمل من أجل تحسين المستوى الحضاري للدول وللشعوب .

التقسيم والتبويب في المنهج المقارن:([11]) هناك أسلوبين أو طريقتين في التقسيم باستخدام المنهج المقارن.

منهج المقارنة الأفقية: الذي يقوم على بحث المسألة في كل قانون على حدة، بحيث لا يعرض لموقف القانون الآخر حتى ينتهي من بحث المسألة في القانون الأول.

منهج المقارنة العمودية: حيث يتناول الباحث كل جزئية من جزئيات البحث في كل القوانين التي يقارن بينها في آن واحد. ويمكن القول إن منهج المقارنة العمودي أفضل من الأفقي لأنه يبعدنا عن التكرار وتقطيع أوصال البحث، إضافة إلى أنه يؤدي إلى سهولة إدراك أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين القوانين التي تتم المقارنة بينها.

المنهـــج الاستدلالـــــي / الاستنباطي

منهج قديم النشأة، فأول من استخدمه هم اليونان، ليبلوره "ديكارت"كمنهج علمي قائم استخدم في البداية في مجال الرياضيات، ليتم تعميمه على بعض العلوم الأخرى ومنها العلوم القانونية.

يعرف الاستدلال fأنه: "عملية عقلية يتم الانتقال فيها من قضية أو من عدة قضايا أخرى تنتج وتستخلص منها بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة

(11) نشير أنه من الأحسن الانطلاق في المقارنة بين المنظومات من القانون الوطني وإذا كانت الدراسة المقارنة تشمل الشريعة الإسلامية ونظام قانوني آخر فيمكن الاكتفاء برأي جمهور العلماء أو بالرأي المعتمد في مذهب معين، دون الولوج في الاتفاق والاختلاف بين الأحكام في الفقه الإسلامي

يتميز المنهج الاستدلالي بكونه منهجا عقليا منطقيا يقوم على أساس ثبات الأشياء والحقائق والظواهر وهو منهج تحليلي تفسيري يعتمد على المنطق والعقل ، ومنهجا استنباطيا ينتقل من العام إلى الخاص حيث أن الباحث يحاول من خلاله إثبات أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء أيضا

مبادئ الاستدلال هي قضايا وتصورات أولية، تقسم إلى ثلاث مبادئ 1 - : **البديهية:** قضية بينة بذاتها، لا يمكن البرهنة عليها، فهي صادقة لا تحتاج إلى إثبات. مثالها "من يملك الأكثر يملك الأقل "، " الكل أكبر من كل جزء من أجزائه 2 - ."**المسلمة أو المصادرة:** قضية تركيبية يضعها العقل، ويسلم بها دون برهان فهي ليست بينة بنفسها وأقل يقينية من البديهية ومع ذلك يطالب بالتسليم بصحتها، وصحتها تتبين من نتائجها فيسلم بها نظرا لفائدتها المتمثلة في إمكانية أن تستنتج منها العديد من النتائج دون الوقوع في التناقض، مثالها: "الإنسان يفعل وفقا لما يرى فيه الأنفع". "كل إنسان يطلب السعادة 3 -**التعريف:** مجموع الصفات التي يتكون منها مفهوم الشيء مميزا عما عداه، ويشترط أن يعبر عن ماهية الشيء، وأن يكون جامعا مانعا.

أدوات المنهج الاستدلالي: وهي مجموع الوسائل والأدوات التي يستعين بها الباحث للانتقال من قضية وصولا إلى قضية أخرى تعد بمثابة نتيجة. وهي 1 -**القياس:** هو قول مسلم من قضايا إذا سلمت لزم عنها قول آخر. ويطلق عليه بـ: "تحصيل حاصل"، لكونه لا يأتي بالجديد 2- **التجريب العقلي:** قيام الباحث، في داخل عقله، بمناقشة الفروض والتحقيقات 3-**التركيب:** عملية عقلية تبدأ من قضية صحيحة معلومة بقصد استخراج النتائج، ومعرفة مدى صحتها.

تطبيقات المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية استخدم في فلسفة القانون، وفي تفسير أصل وغاية الدولة، والقانون، والسلطة، والأمة، والحرب والسلم وغيرها،وعلى صعيد الدراسات الأكاديمية، يستخدم الاستدلال من قبل الباحث لإنجاز أبحاثه العلمية وفي إعداد مذكرات التخرج، لما تحتاج إليه من تحليل وتفسير وتركيب وكذا تكييف للقضايا القانونية، وأيضا يطبق المنهج الاستدلالي من قبل الفقه القانوني، لكون هذا الأخير يختص بتفسير وتحليل وشرح النصوص القانونية، للوقوف على إيجابياتها وتسليط الضوء على ثغراتها، وهذا الأمر يتطلب إعمال العقل والمنطق، وفي بعض الحالات اللجوء إلى القياس.

وأما على صعيد التشريع، فإن المشرع ولسن قواعد قانونية يحتاج كذلك إلى إعمال المنطق والعقل، ومحاولة فهم الواقع والإلمام بمختلف جوانبه، لتتناسب القاعدة القانونية مع بيئة المجتمع ونظامه العام وآدابه العامة ، هذا وينشط المنهج الاستدلالي في مجال القضاء، كون أن عمل القاضي عبارة عن عملية عقلية منطقية ، فللوصول إلى حل للنزاع المعروض أمامه يقوم بوضع مقدمة صغرى تتمثل في الواقعة القانونية، ثم

الكشف عن المقدمة الكبرى المتمثلة في النص القانوني، وبواسطة التجريب العقلي والقياس والتركيب يسقط النص القانوني على الواقعة ،ويساعد هذا المنهج في التدقيق في كلام الشهود والوثائق لمعرفة مدى صحتها.

تقدير المنهج الاستدلالي : مع بروز مناهج علمية أكثر واقعية وموضوعية وخاصة "المنهج التجريبي"، ظهرت جوانب قصور المنهج الاستدلالي لأن مبادئ المنهج الاستدلالي هي قضايا غير قابلة للبرهنة، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى افتقار هذا المنهج إلى مقومات وخصائص مناهج البحث العلمي، كما عجز عن دراسة بعض الظواهر الحركية والمتطورة، والشديدة التعقيد ورغم هذه الانتقادات، لا يمكن إنكار الدور الفعال الذي يؤديه في مجال العلوم القانونية كما هو موضح أعلاه

المنهـــــج التاريخـــــي

التاريخ: "هو السجل المكتوب للماضي أو الأحداث الماضية. فهو واسع كاتساع الحياة نفسها، إذ أنه يضم الميدان الكلي، الشامل، للماضي البشري، وأما المنهج التاريخي فيعرف على أنه: "الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليها المستقبل ." أو بتعبير آخر هو: "منهج بحث علمي يقوم بالبحث و الكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في وثائق وأدلة تاريخية، وإعادة بنائها، لإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صور قوانين ونظريات عامة ."من خلال هذين التعريفين يظهر أن المنهج التاريخي – : يتميز بجمعه لثلاث أحقاب زمنية: الماضي، الحاضر، المستقبل؛ –يساعد على حل المشكلات المعاصرة بالاعتماد على الحقائق والخبرات الماضية، كما يمكن من خلاله التنبؤ العلمي والتخطيط للمستقبل؛ –يسمح بإجراء مقارنة بين المراحل المختلفة التي مرت بها الظاهرة محل الدراسة؛ يكشف عن سلبيات وايجابيات الحلول المقدمة سابقا، يهدف إلى معرفة تطورات المشكلة وحلولها السابقة؛ لا يقتصر تطبيقه واستخدامه في مجال علم التاريخ، وإنما يتعداه إلى علوم أخرى بما فيها العلوم القانونية .

خطوات المنهج التاريخي

تحديد المشكلة العلمية بعد تحديد الموضوع أو الفكرة العلمية التاريخية التي تقوم حولها التساؤلات لاستخراج فرضيات تكون كإجابة تحول إلى نظريات وقوانين عامة فهي محرك أو موجه للبحث العلمي التاريخي، ولهذا يشترط أن تكون المشكلة معبرة؛ (أن تصاغ صياغة جيدة، كاملة، واضحة و أن تصاغ بطريقة عامة) ولحسن اختيار الموضوع على الباحث أن يحدد مكان وقوع الحوادث المطلوب دراستها

وزمانهـــا، وكـذلك أن يحـدد الأشـخاص الـذين دارت حـولهم الأحـداث أو اتصـلوا بهـــا، مـع طـرح تسـاؤلات عـن وجـود وتطـور الأفكـار والحقـائق المختلفـة فـي الماضـي وعلاقـة ذلـك بحاضـرها ، والتسـاؤل عـن مصـير أحوالهـا في المستقبل

حصـر وجمـع الوثـائق التاريخيـة التـي هـي جـوهر المـنهج التـاريخي، لهـذا يطلـق عليـه مـنهج الوثـائق و الوثيقـة هـي الآثـار التـي حملتهـا أفكـار البشـر القدماء. أو هـي: " كـل مـا يمكـن أن يكشـف لنـا عـن ماضـي الإنسـان ". والوثـائق التاريخيـة عديـدة ومتنوعـة، منهـا مـا رغـب الإنسـان الماضـي نقلهـا إلـى مـن بعـده مـن النـاس، كالروايـات (شـفوية، مكتوبـة، مصـورة، رسـوم، خـرائط). أو كـل مـا تركـه الإنسـان الماضـي بـدون قصـد مثـل اللغـة، الأدب، الأعمـال الفنيـة ، فقـد تكـون وثـائق وآثـار غيـر مكتوبـة كالأهرامـات، المعابـد، الأبنيـة، تخطيطـات . أو وثـائق مكتوبـة كـالنقش علـى الفخـار، الحجـر، المعـادن، المسـجلات الصـوتية ، وفـي مجـال العلـوم القانونيـة الوثـائق العلميـة تقسـم إلـى المصـادر ، وهـي وثـائق أوليـة، أصـلية، مباشـرة، لأنهـا كتبـت مـن قبـل صـاحبها ممـن حضـر الواقعـة أولا، دون اسـتخدام وثـائق وسـيطة فـي نقـل المعلومـة . ومـن أمثلتهـا: المعاهـدات والاتفاقيـات الدوليـة، الدستور، الإحصائيات الرسمية، التشريعات والقوانين

والمراجـع، وتعـرف بالوثـائق الثانويـة غيـر الأصـلية، غيـر المباشـرة ، وهـي التـي تعتمـد علـى مصـادر ووثـائق فـي جمـع ونقـل المعلومـات . ومـن أمثلتهـا: الكتـب، المقـالات القانونيـة، رسـائل الـدكتوراه ومـذكرات الماجسـتير والماستر.

نقـد الوثـائق التاريخيـة رغـم أن الوثيقـة التاريخيـة هـي عنصـر حيـوي وجـوهري للمـنهج التـاريخي، إلا أنهـــا قـد تشـكل خطـورة، وذلـك فـي حالـة مـا إذا تعرضـت للتحريـف والتزييـف، ولهـذا قبـل اعتمادهـا لا بـد مـن نقـدها للتأكـد مـن صـدقها وصـحة المعلومـات الموجـودة فيهـا، ويكـون النقـد علـى نـوعين: نقـد خـارجي يسـتهدف إثبـات أصـالة الوثيقـة، تحديـد مصـدر الوثيقـة (زمـانهـــا، مكـانهـــا و مؤلفهـا للتأكـد مـن عـدم نسـبتها لغيـر صـاحبها)، للتحقـق مـن مـدى صـحتها وإعـادتهـــا إلـى أصـلها الأول إن طـرأت عليهـا تغيـرات هـذا النـوع مـن النقـد يعتمـد علـى المظهـر الخـارجي للوثيقـة، فـيمكن الاسـتعانة بنـوع الكتابـة والخـط، والـورق المسـتعمل. **نقـد داخلـي** ويقصـد بـه النقـد الـذي يقـوم بـه الباحـث للتحقـق مـن مـدى دقـة وصـدق المعلومـات الموجـودة فـي الوثيقـة. يـتم النقـد الـداخلي عـن طريـق تحليـل وتفسـير الـنص التـاريخي، بهـــدف تحديـد المعنـى الحقيقـي للـنص كمـا أراده كاتبـه، وهـذا مـا يعـرف بالنقـد الـداخلي الإيجـابي ويهـدف إثبـات مـدى صـدق المؤلـف وأمانتـه، ودقـة معلوماتـه وعـدم خطئـه أو تحريفه للحقائق، وهو ما يطلق عليه بالنقد الداخلي السلبي .

التركيب واستخلاص النتائج بعد ترتيب الأحداث وتنسيقها، ينتقل الباحث إلى شرحها وتفسيرها، ليضع في الأخير تقريرا يتضمن ما توصل إليه من نتائج.

تطبيقات المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية يعتبر المنهج التاريخي منهج مهم في الدراسات القانونية، فهو يكشف الحقائق التاريخية والنظم والأصول والمدارس والنظريات، والقواعد والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية. كما يساعد على إجراء المقارنات بين النظم القانونية عبر التاريخ، من أجل إدراك أفضل لطبيعة العلاقة بين المجتمعات البشرية وتطورها من جهة، وبين القانون وتطوره من جهة أخرى، للاستفادة من ذلك في تجنب السلبيات ولتطوير الايجابيات الحالية بناءا على خبرات الماضية

تستعين العلوم القانونية بمختلف فروعها بالمنهج التاريخي، وفيما يلي نذكر بعض الأمثلة – : لدراسة أصل القانون أو تطور حركة التشريع، لا بد من الرجوع إلى الحضارات القديمة، و كمثال على ذلك الحضارة البابلية، فقد عرفت هذه الأخيرة ما يسمى بـ"قانون حمورابي ،" وفي الحضارة الرومانية هناك " الألواح الإثني عشر لجوستنيان ." وبذلك فعند دراسة لنظم القانونية السابقة لا بد من استخدام المنهج التاريخي – . مواضيع فلسفة القانون تكشف عن شكل القاعدة القانونية وجوهرها، ومن خلال مذاهبها ومدارسها يمكن الوقوف عند الايجابيات والسلبيات، بواسطة تتبع مسار نشأة القاعدة القانونية وتطورها – . و عند دراسة لعقوبة وتطورها التاريخي عبر النظم القانونية المختلفة لابد من التقيد بضوابط المنهج التاريخي في هذه الدراسة العلمية – . وعن طريق هذا المنهج يمكن معرفة جذور ومبادئ وأحكام نظرية الالتزام، في ماضي الحضارات الإنسانية المختلفة. وأحكام ومبادئ نظريات العقود والمسؤولية، والبطلان. والمركزية الإدارية والوظيفة العامة . و عليه، فالمنهج التاريخي من شأنه أن يساعد على فهم المشكلات القانونية الحاضرة بالرجوع إلى الوثائق الماضية، كما يسمح بالتخطيط للمستقبل ووضع استراتجيات للتطوير والتحسين، وكذا تفادي السلبيات ومواجهة العراقيل والصعوبات. وهذا كله، من شأنه أن يطور المنظومة القانونية ويحسنها.

ميزة التاريخ الإسلامي وتواصله عبر الأجيال وتواصل الأسانيد ونقده المستمر، ودور النص القرآني المعجز والنصوص الحديثية في تنامي حركة الاجتهاد الفردي والجماعي، مما جعل من الوثائق التاريخية مادة منقولة متداولة بين الأجيال بصورة يمكن كشف الزيف اللاحق بها بسهولة ويسر من قبل المختصين على غرار الأحاديث والسير والاحداث

المنهج التحليلي: